رأي القدس

عودة «التأزم» الى الوضع الفلسطيني

■ اعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس ان مباحثات تشكيل حكومة وحدة وطنية التي يجريها مع حركة المقاومة الاسلامية «حماس» قد وصلت الى طريق مسدود، بينما ذهب احد ابرز مساعديه السيد ياسر عبد ربه الى ما هو أبعد من ذلك عندما قال انه، اي السيد عباس، سيلقي خطابا في الايام القليلة المقبلة، يعلن فيه رسميا فشل هذه المباحثات ويحدد خطواته المقبلة.

وتصريحات السيد عباس هذه التي اطلقها بعد لقائه مع السيدة كوندوليزا رايس وزيرة خارجية امريكا في اريحا تتناقض مع تصريحات للسيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء، قال فيها ان مباحثات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية حققت خطوات ايجابية.

وما يمكن استنتاجه من تصريحات الطرفين، هو وجود ازمة كبيرة في قمة العمل الرسمي الفلسطيني مرشحة للتفاقم في الايام القليلة المقبلة. فالاوضاع تعود الى المربع الاول، اي الى مرحلة ما قبل الحوارات الوطنية بين رأسي السلطة. حيث بلغ التوتر ذروته، وترجم على شكل صدامات مسلحة بين عناصر حركتي «فتح» و«حماس».

ويبدو واضحا ان الاتفاق بين الجانبين حول حكومة الوحدة الوطنية لم يكن ممكنا، وربما لا نبالغ اذا قلنا انهما لا يريدان التوصل الى هذا الاتفاق حتى تستمر الاوضاع على ما هي عليه لأطول فترة ممكنة.

فالسيد عباس يريد ان يكون دور حركة «حماس» في الحكومة هامشيا، اي ان تسيطر حركة «فتح» التي يتزعمها على الوزارات «السيادية»، مثل الداخلية والمالية والخارجية، وهي وزارات تتبع مكتب قيادة السلطة حاليا، بينما تحصل حركة «حماس» على وزارات خدمية اقل أهمية.

ومع اعترافنا مسبقا بان القول بوزارات سيادية واخرى غير سيادية مضلل وغير دقيق، لان السلطة كلها فاقدة السيادة اساسا، وجميع المناطق الفلسطينية تخضع لاحتلال اسرائيلي هو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة. فان من حق حركة «حماس» الفائزة في انتخابات تشريعية حرة، والحاصلة على اغلبية المقاعد في المجلس التشريعي ان تحصل على بعض هذه الوزارات ان لم يكن كلها.

فتجربة الاشهر الستة الماضية اثبتت ان هناك محاولة لتفريغ هذا الانتصار الانتخابي من محتواه، ووضع العصي في دواليب الحكومة المنبثقة عنه. فمن غير المنطقي ان لا تخضع الاجهزة الامنية برمتها الى وزير الداخلية، ومن غير المقبول ان يصدر الرئيس عباس مرسوما بوضع السفارات كلها خارج صلاحية وزارة الخارجية ووزيرها.

فاذا لم يقدم الطرفان تنازلات حقيقية تعكس رغبة اكيدة في المشاركة والثقة المتبادلة، فانه من المستحيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي لا يكف الجميع عن التغني بمحاسنها، ومدى حاجة الشعب الفلسطيني المحاصر المجوع لتشكيلها في أسرع وقت ممكن كخطوة اساسية لانهاء الحصار الاسرائيلي الامريكي العربي المفروض عليه. وفي ظل ترسخ اجواء عدم الثقة بين الجانبين الرئيسيين في الحوار لتشكيل هذه الحكومة، فان كلا منهما يلجأ الى المناورة من اجل كسب الوقت، ودفع الطرف الآخر الى اتخاذ القرار بالطلاق النهائي. فحركة «حماس» تتمسك بالحكومة ولا تريد مغادرتها، وتدفع الرئيس عباس نحو اصدار مرسوم بحلها لتحميله مسؤولية تبعات هذا القرار. والرئيس عباس يستند الى دعم امريكي عربي، ويحاول استغلال حالة الجوع والمعاناة في الشارع الفلسطيني لتحميل حركة «حماس» مسؤولية فشل الحوار وتشكيل الحكومة بالتالي.

السيد اسماعيل هنية يطوف حاليا بالدول العربية في اول جولة له الى خارج زنزانة غزة بعد تسميته رئيسا للوزراء، وهو قطعا لن يعود قبل ثلاثة اسابيع على الاقل ان لم يكن اكثر، وهذا يعني ان الحوار حول تشكيل الحكومة سيتوقف، مما يخلق فراغا سياسيا يقود الى المزيد من التأزم والاحتقان، اللهم الا اذا ملأه السيد عباس بقرار حل الحكومة والدعوة الى استفتاء او أنتخابات عامة، وفي هذه الحالة ربما يضطر السيد هنية الى قطع جولته او اختصارها استعدادا للمواجهة السياسية او حتى العسكرية المقبلة.

لقاء بوش ـ المالكي: البون شاسع بين النوايا والجثث

صبحي حديدي *

■ كما صارت عدّته الأثيرة، وعادته المزمنة، منذ اتخاذ قرار غزو العراق، لجأ الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى معسول الكلام في توصيف مشهد كارثي ومأساوي ومتفجّر لا يجمّل عناصره إلا كاذب أو منافق أو بذيء أو متعام أعمى البصر والبصيرة. الفارق أنّ ذلك المعسول تدفق من فمه غير بعيد عن أرض الموت اليومي والتفكك ونذر الحرب الأهلية، من جانب أوّل؛ وتكتنفه، من جانب ثان، سياقات عراقية وعربية وإقليمية تكدّس المزيد من أسباب تنشيط اندلاع الحرب الأهلية بين الشيعة والسنّة في العراق؛ كما يتعالى، ذلك الكلام المعسول، في غمرة خطاب نقيض غير معسول البتة ينطوي عليه تقرير مجموعة جيمس بيكر ـ لي هاملتون عن العراق، الذي يصدر في السادس من الشهر وأماطت صحيفة «نيويورك تايمز» اللثام عن معظم توصياته.

وللمرء أن يضيف، كذلك، سياقاً رابعاً طريفاً بعض الشيء، هو المذكرة السرية التي سطّرها مستشار الأمن القومي الأمريكي، ستيفن هادلي، وأثار فيها الكثير من الشكوك حول كفاءة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (وتردد أنها كانت السبب في «حرد» المالكي عن الاجتماع الأوّل الذي كان مقرراً مع بوش والعاهل الأردني الملك عبد الله). والإنصاف يقتضي القول إنه ما من سبب يدعو هادلي إلى التحامل على المالكي، ليس لأنّ الأخير كان ويظلّ رجل الاحتلال المفضّل في منصب رئيس الوزراء فحسب، بل لأنّ هادلي يسوق جملة من الحقائق البسيطة عن الرجل، بينها هذه مثلاً: «صحيح أنّ نواياه تبدو طيبة حين يتحدث مع الأمريكيين، وثمة تقارير حساسة تشير إلى أنه يحاول مواجهة الهرمية الشيعية وفرض التغيير الإيجابي، إلا أنّ الواقع في شوارع بغداد يوحي بأنّ المالكي إما جاهل لما يجري، وبالتالي فهو يسيء تقديم نواياه، أو أنّ قدراته ليست بعد كافية لتحويل نواياه الطيبة إلى فعل».

إذا كانت هذه حال رئيس الوزراء الممثل لكتلة الاغلبية البرلمانية المنتخبة ديمقراطياً، تحت الاحتلال بالطبع، فما الذي يمكن أن تسير إليه قدرات الإرهابيين الذين يقودون مفارز الخطف والإعدام على الهوية وإحراق البشر أحياء، أو قدرات الإرهابيين الذين يمارسون الجرائم ذاتها على الطرف الآخر من الإنقسام المذهبي؟ وكيف يمكن للساسة، الذين يتغنى المالكي بقدراتهم على الحلّ والربط متناسياً أنه يقف على رأسهم، جامعاً تمثيل السلطة التشريعية (بوصفه رجل الأغلبية البرلمانية) والسلطة التنفيذية في آن، أن ينجحوا في تربيع دائرة الدم الجهنمية هذه، إذا كانت الحال بأسرها تسير حثيثاً إلى الهاوية؟

وكيف لمعجزة كهذه أن تقع إذا كانت الحال الراهنة في العراق، حيث البون شاسع شاسع بين النوايا في القلوب وعلى الألسن، والجثث في الشوارع والقبور الجماعية، ليست طارئة ونتاج العنف غير المسبوق في الشهرين الماضيين (كما يحاول البيت الأبيض الإيحاء، وكما تردد بعده حكومة المالكي)، بل هي سيرورة متصلة مترابطة كما سيفكر أيّ عاقل. والمرء، سيما إذا مارس رياضة الربط بين الظواهر سنة بعد سنة وشهراً بعد شهر، لكي لا نقول أسبوعاً بعد أسبوع، سوف يبلغ خلاصات جلية حول بدء تلك الحال ومسيرها ومآلاتها الراهنة، دون كبير للأسف الشديد، ورغم مأساوية ما يجري ويتفاقم ويتطوّر ويتفجّر.

خذوا هذه المفارقة الأولى في سيرورة الارتباط المدهشة بين اليوم والأمس القريب في واقع الحال العراقية الراهنة: ما هي آخر مهمة عراقية تولاها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، قبل مشاركته الراهنة في ترؤس «مجموعة دراسة العراق» مع السناتور الديمقراطي لي هاملتون؟ مهمة ذات صلة بأيّ طراز من المساعي الحميدة؟ وساطة بين مختلف أطراف التوتر المذهبي والأهلي في العراق؟ جولة إقليمية تستهدف زجّ المزيد من القوى الخارجية في حلّ معضلات العراق؟ كلا، بالطبع، لأنّ آخر خدمة حاول بيكر أن يسديها إلى شعب العراق المعذّب كانت تمثيل البيت الأبيض في... جدولة الديون الخرافية التي في ذمّة العراق! ولقد نال العراقيين ما يكفيهم من حذلقة بيكر المحامي الأريب، خصوصاً حين رقص على حبلَيْن في آن معاً: أداء «المهمة النبيلة»، حسب وصف بوش نفسه، في إيجاد حلول لجدولة أو محو ديون في ذمّة العراق تقارب 200 مليار دولار من جهة؛ وممارسة مهمة أخرى (يصعب وصفها بـ«النبيلة»!) نقيضة تماماً، هي تحصيل ديون الحكومة الكويتية وتأمين مصالح مجموعة كارلايل (حصة بيكر في أسهمها تبلغ 180 مليون دولار) من جهة ثانية! نايومي كلاين، في تحقيقها الممتاز الذي نشرته مجلة The Nation الأمريكية، كشفت النقاب عن تفاصيل مثيرة ودامغة حول هذا التضارب في المصالح، التضارب الصارخ الفاقع ولكن ليس العجيب أو الغريب في سياقات العراق الراهن.

وإلى هذا فإنّ مهمة بيكر تلك، ذات الشقّين المتباعدَين المتلاقيين، كانت تعيد تنشيط ذاكرتنا حول أخلاقية أمريكية فريدة، كما تعيدنا إلى شخصية لم تكن البتة غريبة عن العراق، إذ العكس هو الصحيح: هذا رجل يقف في المرتبة الثانية، بعد جورج بوش الأب، بين كبار رجالات أمريكا الذين هندسوا ونفّذوا مختلف عمليات حرب الخليج الثانية، من معارك الدبلوماسية إلى «درع الصحراء» و«عاصفة الصحراء» والهدنة، فضلاً عن معظم ما كان حينذاك يتصل بشؤون وشجون العراق والكويت والسعودية ومعظم الخليج والشرق الأوسط ومؤتمر مدريد، وصولاً إلى قرار الناخب الأمريكي إحالة بوش الأب إلى التقاعد القسري رغم أكاليل الغار التي كانت تثقل رأسه. وللعلم، لكي نبقى في هذا الميدان المحبب لدى متقاعدي وزارة الخارجية الأمريكية، كانت مادلين أولبرايت على صلة بالشطر الثاني من مهمة بيكر، أي استرداد الديون الكويتية!

مفارقة أخرى في هذه الحال العراقية، غير بعيدة عن النفط ونهب ثروات العراق بوصفه أحد أبرز الأغراض التي وقفت وتقف خلف غوص هذه الإدارة الامريكية في المستنقع العراقي، تتمثل في ما يقوله اليوم ستوارت باون، «المفتش الخاص لإعادة إعمار العراق» SIGIR أمام لجنة الإصلاح الإداري في الكونغرس. ذلك لأنّ الرجل لا يبدو أبداً وكأنه يشاطر الرئيس الامريكي شغفه باللغة الوردية حين يصف أحوال العراق الإدارية، أي: المالية والاستثمارية والتعاقدية، تحت إشراف رجال الاحتلال الأمريكي أنفسهم. هنالك وقائع مذهلة تروي فضائح واختلاسات وهدر أموال عراقية، على يد بعض ممثلي سلطة التحالف، وبمشاركة أو بعلم أو بتشجيع أو بإغماض العين من جانب السلطات الأمريكية.

وثمة اليوم ما هو أدهى من تلك الأقاصيص التي رواها تقرير التفتيش ذاته قبل سنتين، خصوصاً وأنّ المفتش العام يرفع تقريره إلى اثنين من كبار صانعي القرار في الولايات المتحدة، وزير الدفاع ووزيرة الخارجية، الأمر الذي يعني أنه يمزج الشأن السياسي بالشأن العسكري. وكانت خلاصات المفتش وتوصياته ستمرّ مألوفة عادية، على هدى ما يجري من فساد هنا وهناك في العالم شرقاً وغرباً، لولا أنّ التفاصيل تظلّ مذهلة في جانبين جوهريين، بين جوانب أخرى: أنّ الفضائح تدخل في سياقات منهجية منتظمة تجعلها أقرب إلى النسق الدائم وليس المظاهر العابرة، وأنها تتمّ في شروط احتلال عسكري تمارسه ديمقراطية عريقة يحدث أنها أيضاً القوّة الكونية الأعظم، ودائماً تحت شعار دمقرطة العراق.

وهنالك، من جديد ودائماً، تلك الأسئلة الشائكة عن عائدات النفط العراقي: ما قيمتها؟ أين تذهب؟ مَن يتحكّم بها؟ وهل توضع في خدمة العراقيين؟ ذلك لأنّ ما يتوفر من معلومات رسمية يشير إلى إنّ كامل عائدات مبيع النفط والغاز، بالإضافة إلى مليار دولار اقتُطعت من «برنامج النفط مقابل الغذاء»، ذهبت إلى «صندوق تنمية العراق» الذي تمّ إنشاؤه بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483. ونعلم أنّ ذلك القرار نصّ على وضع الصندوق في عهدة الإحتلال، بغرض استخدام الأموال على نحو شفاف لتلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي. كذلك نصّ على أن يعيّن العراق هيئة محاسبة تتابع أوجه صرف تلك الأموال، بما في ذلك قانونية العقود التي تبرمها سلطات الإحتلال مع مختلف المتعاقدين.

ما لا يعرفه الكثيرون، ولكن كان يعرفه حقّ المعرفة أمثال غازي الياور وإياد علاوي وإبراهيم الجعفري، ويعرفه اليوم جلال الطالباني ونوري المالكي، أنّ هيئة المحاسبة تلك لم تتمكن أبداً من أداء عملها كما ينبغي (وعلى سبيل المثال فقط: لم تفلح في تدقيق عقود الاحتلال مع الشركة العملاقة هاليبرتن، ذات الارتباطات الوثيقة القديمة والمتجددة مع نائب الرئيس الأمريكي ديك شيني)، وجابهت عشرات العراقيل البيروقراطية. في المقابل، وعلى نقيض مما هو شائع، لم تنفق سلطات الاحتلال سوى 500 مليون دولار من مبلغ الـ18,7 مليار التي وضعها الكونغرس في تصرّف البيت الأبيض بهدف إنفاقها في العراق، حسب معلومات صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية. من جانبها كانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد خفّضت المبلغ إلى 400 مليون، وأوضحت أنّ معظم الصرف ذهب لصالح متعاقدين أمريكيين وشركات أمريكية.

هل حال النهب هذه مردّها أشباح الحرب الأهلية، واقتتال السنة والشيعة، وانقلاب العراق إلى مرتع للإسلاميين المتشددين من كلّ حدب وصوب، وإلى مختلف صنوف الإرهاب والإرهاب المضاد؟ وهل تقع المسؤولية على عاتق حكومة المالكي، لأنّ الأخير إما جاهل أو محدود القدرات؟ أم أنّ أغراض الاحتلال ومآلاته، وبينها ثقافة النهب المنظّم لثروات العراق، هي التي تندرج في طليعة الأسباب؟ وهل يدهشنا أن نقرأ هذه الأيام تحليلات باذخة، يوقعها كبار متقاعدي الدبلوماسية الأمريكية، تتحدّث عن الحرب الأهلية في العراق، ليس بوصفها بعض عواقب الاحتلال، بل لأنها قدر استشراقي وتحصيل حاصل مجتمعي لا مهرب منه؟

اليوم، مثلاً، لا يتردد رجل مثل هنري كيسنجر في إطلاق صفة «الحرب الأهلية» على أعمال العنف، ويفتي بأنّ تقسيم العراق على أسس إثنية قد يكون المخرج، هو الذي أنبأنا قبل سنة فقط أنّ احتلال العراق كان محض تفصيل في تخطيط أعلى يستهدف لجم الإسلام المتشدد! وفي مقالة مسهبة بعنوان «دروس من أجل استراتيجية مخرج»، نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أواخر آب (أغسطس) 2005، كتب حكيم الدبلوماسية الأمريكية يقارن بين فييتنام والعراق: «من المؤكد أنّ التاريخ لا يكرّر نفسه بدقّة. فييتنام كانت معركة تخصّ الحرب الباردة؛ وأمّا العراق فهو أحدوثة Episode في الصراع ضدّ الإسلام الجذري (...) الحرب في العراق لا تدور حول الشأن الجيو ـ سياسي بقدر ما تدور حول صدام الإيديولوجيات والثقافات والعقائد الدينية. ولأنّ التحدّي الإسلامي بعيد النطاق، فإنّ الحصيلة في العراق سيكون لها من المغزى العميق أكثر مما كان لفييتنام. فلو قامت، في بغداد أو في أيّ جزء من العراق، حكومة على شاكلة الطالبان أو دولة أصولية راديكالية، فإنّ موجات الصدمة سوف تترددّ على امتداد العالم المسلم. والقوى الراديكالية في البلدان المسلمة، أو الأقليات المسلمة في البلدان غير المسلمة، سوف تتجاسر في هجماتها على الحكومات القائمة. ولسوف تتعرّض للخطر السلامة والاستقرار الداخلي في كلّ المجتمعات الواقعة ضمن نطاق الإسلام المتحزّب»...

فكيف إذا انقلبت الأحدوثة إلى ما تنقلب إليه اليوم؟ وأيّة موجات صدمة ينبغي أن ننتظر؟ وأين الطالبان مما ستسفر عنه أيام العراق الحبلى؟ وفي الجوهر: إلى أية هوّة ستنتهي فحشاء الفارق بين النوايا والدماء؟

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

أهل العراق لن يقبلوا بفدرالية معزولة

هارون محمد *

■ يخدع عبدالعزيز طباطبائي رئيس المجلس الأعلى نفسه ثلاث مرات دفعه واحدة، عندما يعلن في العاصمة الأردنية ان السنة العرب في العراق، هم الخاسر الأكبر إذا نشبت حرب اهلية او طائفية في البلاد، مرة لان الحرب التي يتحدث عنها قائمة ضد السنة العرب منذ الاحتلال ومجلسه الفارسي التأسيس والتجهيز وفيلقه الايراني التدريب والتسليح ضالعان فيها، دون ان ينكسر السنة او ينهزموا في الميدان، والمرة الثانية التي يكذب فيها عندما يحاول تسويق شخصيته وكأنه من الشيعة العرب في العراق، وهو عجمي ابن عجمي بامتياز، والوثائق الرسمية في محافظة النجف وقبلها كربلاء، ودائرتي الاقامة والاحوال المدنية، تؤكد ان اسرته وافدة على العراق، ويجانب الصواب ثالثاً عندما يحاول الايحاء بانه يمثل الشيعة العراقيين رغم معرفته بحجم الكره الذي يكنه الشيعة له ولعائلته منذ عين شاه ايران محمد رضا بهلوي والده مرجعاً أعلى للشيعه بفرمان شاهنشاهي عام 1960 لحرمان آيات الله الايرانيين المعارضين من تبوؤ المرجعية وابعادها عن قم ومشهد وطهران الى خارج ايران.

وأحقاد طباطبائي على عرب العراق بسنتهم وشيعتهم ليست جديدة، فهي متأصلة في اعماقه منذ ولد، وتشكل امتداداً لتقاليد وتراث اسرته منذ جاء والده المرحوم محسن الى العراق عام 1908 صبياً للدراسة في حوزة النجف، وظل الى ان مات عام 1970 يحمل الجنسية الايرانية وجواز السفر الايراني، واهل النجف ممن عاصروه لديهم وقائع وحكايات لا تعد ولا تحصى عن مدى سخريته واستهزائه بالعرب، بما فيهم رجال الدين الشيعة الذين كان يحرض عليهم الحواشي وينال من مكانتهم امثال آية الله محمد الحسني البغدادي جد آية الله احمد والشيخ علي كاشف الغطاء، والامام الخالصي الكبير، والمرحوم محمد باقر الصدر.

وقد بات واضحاً وعلى نطاق واسع في العراق، ان سر هجمة طباطبائي عبدالعزيز مع حلفائه طالباني وموفق ربيعي والمالكي على الزعيم الوطني الشيخ حارث الضاري، تعود بالاساس الى انه عربي ثابت وعراقي أصيل، وشيخ ابن شيخ وعالم فاضل واستاذ يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه والشريعة من جامعه معترف بها دولياً، وليس مثل الاخرين الذين يضعون حرف (الدال) امام اسمائهم زوراً ويحملون عدة اسماء والقاب لا يعرف الصحيح منها عن المزيف، إضافة الى ان مواقف الشيخ حارث ضد الاحتلال وذيوله، وتمسكه بعروبة العراق ودفاعه عن الشيعة العرب في العراق ضد الطارئين عليهم وعلاقاته الوثيقة مع القبائل والعشائر والوجهاء والنخب والبيوتات الشيعية في الفرات الاوسط والجنوب العراقيين، جعلت منه مرجعية وطنية يلتف حولها اغلب العراقيين، في الوقت الذي يعيش الاخرون ممن يدعون الزعامة والرئاسة في عزلة خانقة ويصطفون في خانات فئوية وطائفية معروفة الولاء والخدمة لامريكا وايران واسرائيل، ولعل ابرز دوافع حكومة المراعي الخضراء الامريكية في بغداد لاصدار مذكرة اعتقال الشيخ الضاري، تصريحاته التي اطلقها قبل صدور المذكرة وقال فيها: لا خوف على العراق ولا حرب اهلية فيه، اذا انسحبت قوات الاحتلال منه، ويبدو ان طباطبائي فهم او افهم بان الشيخ يقصد في كلامه ان دعاة الحرب الاهلية ممن يؤججون الفتنة ويمارسون القتل والاختطاف في العراق اليوم سيهربون من العراق قبل انسحاب الامريكان فراراً من غضب العراقيين، واولهم طباطبائي وابنه وحاشيته، وإلا فان مصيره سيكون مثل مصير أخيه باقر الذي احترقت جثته في الدنيا قبل الاخرة.

وكراهية طباطبائي للعروبة والعرب لا تتوقف عند العراق فقط، وإنما تشمل الشعوب والدول العربية، وبغضه لأهل السنة موصول لمليار وثلاثمائة مليون مسلم في العالم، بل انه صنف الشيعة الى اقسام وانواع ووضع نفسه في دائرة اتباع آل البيت وأبعد الاخرين الى شيع وملل وجماعات، ووصل الامر به الى زجر احد اعضاء (الجمعية الوطنية) السابقه امام جمهور من الناس واتهامه بالغباء والتطاول على اهل البيت، لأن العضو الشيعي الطائفي حتى النخاع كتب مقالة في صحيفة محلية دافع فيها عن جماعة الحوثي في اليمن، ووصفها بانها شيعية، ومما قاله طباطبائي في حينه ان الزيدية خوارج ولا علاقة لهم بشيعة اهل البيت، رغم انه يعرف جيداً ـ هذا اذا كان رجل دين وحجة اسلام كما يزعم ـ ان الزيدية تعود في اصولها وتكويناتها الدينية والتأريخية الى الامام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم السلام، ولكن المفاهيم والتقاليد الصفوية التي يلتزم بها أصحاب البدع، تحرم التشيع العربي وتحصره بالتشيع الفارسي، ومن يقرأ كتاب المفكر الايراني الراحل علي شريعتي (التشيع العلوي والتشيع الصفوي) سيلحظ حجم الإفتراء الذي انتجته مؤسسات ومراجع ومراكز فارسية منذ الف عام على التشيع الحقيقي والصحيح، وفي هذا الكتاب فصل كامل يرد فيه مؤلفه على مرتضى عسكري وهو واحد من خمسة ايرانيين اسسوا حزب الدعوة الحالي في العراق، ويفند ادعاءاته الباطلة على الخلفاء الراشدين، اما الاربعه الاخرون فهم مهدي آصفي وكاظم حائري وعلي كوراني الذي ينسب أصوله كذباً وزوراً الى جبل عامل في لبنان، ومهدي طباطبائي.

ولأن السنة العرب بنوا الدولة العراقية الحديثة بالدم والتضحيات في الوقت الذي حرم المراجع الايرانيون في النجف وكربلاء على الشيعة العراقيين العمل والاشتغال في الدولة الفتية، ايماناً منهم بان تقدم العراق ونهضة شعبه وتفوق ابنائه، عوامل قوة تعيد الى هذا البلد امجاد وانتصارات العرب منذ معركة القادسية التي حررت العراق من الاحتلال الكسروي مروراً بالدولة العباسية التي امتدت الى نصف العالم وانتهاء بالدولة العراقية التي قامت في عشرينات القرن الماضي وتواصلت حتى تقويضها من قبل الدبابات الامريكية ومن لحق بها. واقرأوا كتاب بول بريمر (عامي في العراق) وهو يسجل كيف كانت سعادة طباطبائي وعدد من رفاقه في مجلس الحكم الانتقالي المنقرض عند إطلاعه على قرار حل الجيش العراقي ووصفه هذا الاجراء بانه أعظم القرارات، لأن هذا الجيش كان واحداً من معالم البناء العراقي، ومؤسسة وطنية للدفاع عن العراق وتثبيت سيادته واستقلاله.

ويحقد طباطبائي وأقرانه على السنة العرب في العراق لانهم يشكلون مع اخوتهم وابناء عمومتهم واخوالهم الشيعة العرب في العراق، نسيجاً اجتماعياً واحداً يتمثل في تلك الروابط الوطنية والعروبية والتأريخية التي لم تنفصم يوماً، الأمر الذي يفزع الشعوبيين والصفويين من وحدة عرب العراق، لذلك نرى كيف يسعى غلاة الطائفية الى الانتساب كذباً الى أسر وبيوتات وعشائر عربية عراقية، شعوراً منهم بالنقص والدونية وكيف ادخلوا (ال) العربية على اسمائهم والقابهم، فالصولاغي تلقب بالزيدي وشهبوري بالربيعي وطباطبائي بالحكيم، والبائي اصبح طائياً وراشدي صار الراشد واديبي تحول الى الاديب ومهندسي سرق لقب عنزي وكجك صار الصغير وقبان جي اصبح كبنجي تقرباً من آل الكبنجي الاسرة البغدادية العربية السنية العريقة ومنها مطرب العراق الاول الراحل محمد الكبنجي.

وتصوروا مدى حقد طباطبائي على عرب العراق، عندما يدعو السلطات السورية خلال زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم لبغداد في الاسبوع الماضي، الى تسليم (المجرمين العرب) كما يسميهم، وهم الذين لجأوا الى سورية عقب الاحتلال، دون ان يخجل ويتذكر ان سورية التي استقبلت الملوم المعارضة الرثة السابقة، من امثال مساعديه صولاغي وجلال كجك والعطية وحلفائه في حزب الدعوة وسمحت لهم بتزوير جوازات السفر وتهريب البشر الى الخارج وارسال المتسللين والمخربين الى العراق لقتل الابرياء وطعنهم من الخلف، لم تسلم اياً منهم او تطلب منه مغادرة الاراضي السورية رغم قيامهم باعمال مخلة بالقانون والاعراف الانسانية، علماً ان السلطات العراقية لم تبد في يوم من الايام رأياً او موقفاً تجاه اولئك الخونة والمتآمرين، ولا ندري كيف سكت المعلم وهو المسؤول السوري الذي يعرف تماماً خبايا وخفايا جماعة طباطبائي وانتهاكاتها في سورية طيلة الثمانينات والتسعينات، وكان الأجدر به ان يرد على طباطبائي ويدحض دجله ويقول له ان سورية التي فتحت لكم ذراعيها وقدمت لكم التسهيلات والاقامات وجوازات السفر وسمحت لكم بالمتاجرة بالممنوعات وارتكاب المحظورات، ليست على استعداد لتسليم او طرد عراقيين لجأوا اليها حفاظاً على حياتهم من القتل والاختطاف، وتفادياً لاعتقالهم من المحتلين، وتذكيره بان العراقيين الموجودين حالياً في سورية يصرفون على انفسهم وينفقون على اسرهم من حلال مالهم ولم يمدوا ايديهم الى جهاز مخابرات او قسم امني، بل ان السلطات السورية تفرض عليهم اجراءات غريبة لم تكن سائدة سابقاً، عندما تمنحهم اقامة لستة شهور فقط يجري تجديدها بعد مغادرة سورية الى الخارج والعودة اليها.

السنة العرب هم طليعة المقاومين العراقيين للاحتلال، وهم الذين أذاقوا الامريكان طعم الهزيمة والخذلان، ولأنهم أصحاب وطن فانهم لا يستبدلونه باقليم عميل، ولانهم اهل العراق الاصلاء، فلن يبيعوه بفيدرالية معزولة، وسيبقون ينتقلون من فوز الى فوز ونصر الى نصر.. والخسارة لاعدائهم من الوافدين والدخلاء والمستعرقين والطارئين.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

من موسكو «ولندن وبيروت وهافانا» مع الحب

عبدالوهاب الأفندي

(1) حادثا اغتيال بشعان وقعا خلال الأسبوع الماضي، أولهما في بيروت في مطلع الأسبوع، وثانيهما في لندن في نهايته. في الحادث الأول الذي راح ضحيته الوزير بيار الجميل، سارع الكل إلى تسمية المتهم الأول: النظام السوري، ومن واشنطن إلى لندن إلى باريس، صدرت الإدانات والتهديدات. في الحادث الثاني الذي راح ضحيته الجاسوس الروسي السابق أليكساندر ليتفينتكو، تحفظت نفس الجهات على تسمية الجاني المفترض، بالرغم من أن الضحية حدده بالاسم: الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

(2) في لندن التي لقي فيها ليتفينتكو حتفه، لم تجد محطات التلفزيون ليلة وفاته معلقاً حكومياً يقدم وجهة النظر الرسمية حول هذه القضية الهامة. وحينما نطق الناطقون، كان في الفم ماء كثير. الشرطة حتى الآن تقول انها تحقق في «حادثة وفاة مشبوهة»، ولم تقبل حتى الآن أن تقول ان في الأمر حادث اغتيال. الحكومة بدورها حذرت من إلقاء التهم جزافاً. بعض وسائل الإعلام ذهبت إلى القول بأن الرجل قد يكون انتحر نكاية في بوتين.

(3) حين تظهر الحكومات التي تقصف طلاب مدارس تحفيظ القرآن بتهمة أنهم قد يكونون ممن «يفكر» في ارتكاب أعمال الإرهابية، وتنشىء المحاكم الدولية لمعاقبة مرتكبي الاغتيال بالظن، وتغزو البلاد لمجرد الاشتباه في أنها تمتلك أسلحة، حين تظهر كل هذا الخفر والحياء من تسمية الجاني المشتبه فيه، بل تتحفظ حتى عن تسمية الجريمة باسمها، فإن الأمر حتى لا يحتاج إلى جاسوس مثل جيمس بوند ليكشف أن المصالح هنا تقدم على القانون، تماماً كما يحدث في القضايا الأخرى. فلا الاتهام هناك ولا التبرئة هنا قصدا بهما وجه الله. وهذا بدوره لا يمثل أكثر من تقرير المعلوم بالضرورة.

(4) الرئيس الروسي بوتين وحكومته ليسا غريبين على جرائم الاغتيال. ففي عام 2004 أدين عميلان روسيان باغتيال الزعيم الشيشاني سليم خان ياندربايف في الدوحة. ورغم أن روسيا زعمت أن لا علاقة لها بالحادث، إلا أن التدخلات لإطلاق سراح الرجلين بعد إدانتهما أثبتت عكس ذلك. وقد جاء اغتيال ليتفينتكو في وقت كان فيه يحقق في اغتيال الصحافية الروسية أنا بوليتكوفسكايا (التي تعرضت بدورها لمحاولة اغتيال بالتسميم في عام 2004) المعروفة بانتقادها لسياسة بوتين في الشيشان. والمعروف أن ليتفينتكو كان قد هرب إلى لندن بعد أن زعم أن بوتين (الذي كان وقتها على رأس المخابرات الروسية) قد أمره باغتيال المليونير الروسي الهارب بوريس بيرزوفسكي.

(5) بوتين هو زعيم عربي شرفي، بدلالة أنه يزور الانتخابات، ويدبر الاتهامات والاغتيالات لمعارضيه، ويدعي القومية، ويهاجم الغرب باللسان ويقدم له الدعم بكلتا يديه. وقد تلقى بوتين مؤخراً نصيحة لم يكن في حاجة إليها من زعيم عربي كبير عن ضرورة أن يحكم مدى الحياة وكيفية تحقيق ذلك.

(6) يمكن للعرب كذلك أن يستفيدوا من وسائل المخابرات الروسية الإبداعية للتخلص من الخصوم، وذلك باستيراد الخبرات والمواد التي تقضي على المعارضين ولا تترك أثراً. ولكن على هؤلاء الحكام أن يتوخوا الحذر، لأنهم قد لا يستطيعون التحكم في استخدام هذه الأدوات. فحين يصدر حاكم تهديداً بأنه لن يغادر الحكم ما دام حياً، فإن هذا التهديد لا يكون موجهاً إلى الشعب وحده، وإنما إلى الورثة المحتملين الذي يستعجلون بدورهم رحيله.

(7) لحسن الحظ فإن لـ«مدى الحياة» نهاية أيضاً. الحاكم الذي لا يستقيل يموت في نهاية المطاف رغماً عنه. الزعيم الكوبي فيديل كاسترو حكم أكثر من نصف قرن، وبلغ هذا العام من العمر ثمانين عاماً، ولكنه عجز هذا الأسبوع عن حضور الاحتفال الرسمي بعيد ميلاده الثمانين، وهو بالقطع عاجز عن الحكم. والحمدلله على نعمة الموت والهرم.

(8) تدور أحداث فيلم جيمس بوند الشهير «من روسيا مع الحب» حول شعبة الاغتيالات (المفترضة) في الكي جي بي، وخطتها لتحسين وضعها بعد فشل عدة محاولات اغتيال باستدراج بوند عن طريق عميلة سوفييتية تزعم أنها تريد الهرب إلى الغرب ثم اغتياله. وفي الفيلم، من المفترض أن تتظاهر العميلة بالوقوع في حب الجاسوس إمعاناً في الإيقاع، ولكنها تقع في حبه فعلاً، مما يساعد في إفشال الخطة. الجديد في مؤامرات اليوم هو العكس، وهو أن رؤساء بوند هم الذين وقعوا في غرام زعيم الكي جي بي السابق بوتين، الحليف الوثيق في الحرب على الإرهاب. ومن هنا وقع الحرج في حادثة الاغتيال التي لا يريد أحد أن يسميها باسمها فضلاً عن أن ينصب لها محكمة دولية.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626